



المركز الخليجي الأوروبي لحقوق الإنسان  
GULF-EUROPEAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

**The Universal Periodic Review (Fourth Cycle)  
Bahrain**

**Submitted by GECHR  
26 March 2022**

**London/ UK  
[gechr2022@gmail.com](mailto:gechr2022@gmail.com)**



## المراجعة الدورية الشاملة الدورة (٤) لمملكة البحرين

إعداد/ المركز الخليجي الأوروبي لحقوق الإنسان  
26 مارس 2022

تعريف بالمركز:

المركز الخليجي الأوروبي لحقوق الإنسان (غير حكومية) تأسس في لندن /  
المملكة المتحدة تحت رقم:

Company number 11340668  
Incorporated on 2 May 2018

هو مركز دولي ومقره في لندن معنى بالدفاع وحماية حقوق الإنسان بدول الخليج العربي ومشاركته واضحة ومهمة خاصة في الدفاع عن حقوق الأقليات والتسامح والتعايش وشارك بفعاليات ودورات عديدة وقد شارك بتقديم تقاريرها إلى مجلس حقوق الإنسان.

آلية ومنهجية اعداد التقرير:

التقرير استند على المعلومات والمبادئ التوجيهية للمساهمات المكتوبة من أصحاب المعنيين من حيث الاستناد على تقرير مملكة البحرين قيد هذا الاستعراض وجمع معلومات الأمم المتحدة الخاصة بالبحرين وملخص مساهمات أصحاب المصلحة واستناداً على مراجع واعلان وصكوك الأمم المتحدة والتعهدات والالتزامات مملكة البحرين.

## استعراض بعض التطورات لمملكة البحرين في مجال حقوق الإنسان: القوانين والقرارات:

١/ أصدر النائب العام بمملكة البحرين الدكتور علي بن فضل البوعيين القرار رقم ٦٣ لسنة ٢٠٢١ بتطوير مكتب التعاون الدولي بالنيابة العامة، وقد أنشئت بالمكتب بموجب هذا القرار وحدة متخصصة في حقوق الإنسان أسندت إليها العديد من المهام في هذا المجال، منها متابعة القضايا التي تثار فيها وقائع متعلقة بحقوق الإنسان واعداد وعرض التقارير بالتوصيات المقترحة تطبيقاً لأحكام القانون والاتفاقيات الدولية المنضمة إليها المملكة ومتابعة تطبيق قواعد معاملة النزلاء المحكوم عليهم والمحبوسين احتياطياً.

٢/ قانون العدالة الاصلاحية للأطفال (٤) لسنة ٢٠٢١. وهو قانون يعزز ويحمي حقوق الطفل ويضمن المعاملة النموذجية للأطفال بهدف الاصلاح.  
٣/ قانون رقم (١٨) لسنة ٢٠١٧، بشأن العقوبات والتداريب البديلة يعتبر من أبرز إنجازات المملكة التشريعية في مجال حقوق الإنسان، ومساعيها الجادة في رعاية هذه الحقوق، ويعد نقلة مهمة في السياسة العقابية إلى مدارك أوسع في تقرير العقوبة لتجاوز معنى الإيلام المتحقق عن تقيد الحرية إلى نوع آخر من الجزاء كفيل بتقديم سلوك المحكوم عليه وارشاده، يتناسب مع ظروفه الشخصية أو الصحية، وذلك دون المساس بحقوق المضروبين من الجريمة ومقاصد العدالة.



### متابعة التوصيات السابقة:

- ١/ تعهدت مملكة البحرين بالنظر في تعديل قانون الجنسية البحرينية لتماثل مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- ٢/ واصلت مملكة البحرين مبادراتها في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان وتنفيذ التزاماتها الطوعية وفق العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتوصيات التي تلقتها المملكة خلال عملية المراجعة الدورية الشاملة، حيث انطلقت عدد من اللقاءات والندوات لأجل إعداد خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان وفقاً لخطة وزارة الخارجية بعقد عدد من ورش عمل مع مختلف الجهات والفتات المعنية تمهدأً لإعداد هذه الخطة. مع تأكيد جمعيات حقوق الإنسان البحرينية أهمية تتماشاً الخطة مع اعلان وبرنامج عمل فيينا 1993.

### توصيات المركز:

بتتعديل قانون الجنسية والاسراع في وضع الخطة الوطنية لحقوق الإنسان وفق اعلان وبرنامج عمل فيينا 1993, ومواصلة التعاون بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، نظراً إلى الحوار والتعاون القائمين بينهما وبذل جهود مضاعفة لبناء القدرات والمعرف في مجال حقوق الإنسان وسحب تحفظاتها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.